دور الصناعة التحويلية في النمو الاقتصادي في ليبيا

آمال إمحمد المقطوف

الملخص:

تهدف الدراسة إلى تحليل دور الصناعة في النمو الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٥)، ولتحقيق ذلك اعتمدت الدراسة على المنهج الاستقرائي من خلال تجميع البيانات والمعلومات وتحليلها واستنتاج المشكلات التي يعاني منها قطاع الصناعة التحويلية في ليبيا، بالإضافة إلى استخدام الأسلوب القياسي الخاص بالنماذج القياسية، وذلك بالاعتماد على نموذج الانحدار المتعدد، واعتمدت الدراسة على فرضية مؤداها " إذا زاد الاعتماد على قطاع الصناعة التحويلية زادت إمكانية استدامة التنمية والنمو الاقتصادي في ليبيا"، وتوصلت الدراسة إلى وجود تأثير إيجابي للصناعة التحويلية على النمو الاقتصادي في ليبيا خلال فترة الدراسة.

Abstract:

The Study examined the Impact of Manufacturing Industries on Economic Growth in Libya during the period 1990-2015, and The study was based on:

- Inductive Approach: through the collecting and analysis of Data and Information and conclusion the Problems facing the Industry in Libya, and analysis of Data on the Industry Sector.
- Econometric Models: in order to study the Role of Industrial Growth on Economic Growth in Libya.

The study was based on two Main Assumptions:

- If the Dependence on the Manufacturing Sector increases, the Possibility of Sustainable Development and Economic Growth in Libya increases.

and finally the study concluded that " The manufacturing industry positively affects Libya's Eeconomic Growth during the Study Period"

أولاً: المقدمة:

يواجه الاقتصاد الليبي العديد من التحديات ـــ خاصة بعد الثورة الليبية الأخيرة في ١٧ فبراير ٢٠١١ـــ تتمثل في إعادة بناء الاقتصاد والبنية التحتية ورفع معدلات النمو الاقتصادي، وأيضا يعد تنمية القطاع الصناعي الليبي من أهم التحديات التي تواجهها ليبيا حالياً، خاصة في ظل التقلب الشديد للأسعار العالمية للنفط-فانخفاض أسعار النفط

يؤدي إلى انخفاض الايرادات النفطية- وذلك لأن الاقتصاد الليبي يعد اقتصادي احادي المورد وذلك لاعتماده على الإيرادات النفطية كمصدر أساسي للدخل ، وبالتالي يعد تنمية قطاع الصناعة التحويلية على رأس الأولويات الاقتصادية الليبية لتحقيق التنمية الاقتصادية.

ثانياً: مشكلة الدراسة:

تتمثل مشكلة الدراسة في وجود سلسلة متراكمة من الاختلالات الهيكلية يعاني منها الاقتصاد الليبي، يتمثل أهمها في الاعتماد على قطاع واحد وهو قطاع النفط، بالإضافة إلى ضعف إنتاجية القطاعات السلعية غير النفطية، وتدني مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي ، حيث أنه لم تزد مساهمة قطاع الصناعة التحويلية عن ٥% كمتوسط خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٥) رغم توافر أهم المقومات لتطويره وهو المورد المالي، ولا زال قطاع النفط أهم مصادر الدخل والصرف الأجنبي وذلك لمساهمته بنسبة ٣٥% في المتوسط من الناتج المحلي الإجمالي ، حيث بلغت إيرادات النفط حوالي ٣٥.٧٧% من الناتج المحلي الإجمالي الليبي في عام ١٩٩٠، ووصلت إلى ٥٤.١١% في عام ٢٠١٠[١]، ثم تراجعت إلى ٣٣.٥% في عام ٢٠١٤[٢]، وبنسبة ٩٧% من إجمالي الصادرات الليبية في ٢٠١٠ و ٩٢.٣% في ٢٠١٤[٣].

ثالثاً: فرضية الدراسة:

تقوم الدراسة علي فرضين رئيسيين وهما:

- إذا زاد الاعتماد على قطاع الصناعة التحويلية انخفض اعتماد ليبيا على القطاع النفطي والذي يعتمد بدوره على العالم الخارجي.
- إذا زاد الاعتماد على قطاع الصناعة التحويلية زادت إمكانية استدامه التنمية والنمو الاقتصادي في ليبيا.

رابعاً: هدف الدراسة:

تسعي هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- تحليل السياسة الصناعية في ليبيا.
- دراسة وتحليل واقع الصناعة التحويلية في ليبيا وتحديد المشاكل التي يعاني منها هذا القطاع.
- تحليل دور الصناعة التحويلية في النمو الاقتصادي في ليبيا.

خامساً: منهجية الدراسة:

- **المنهج الاستقرائي**: من خلال تجميع البيانات والمعلومات وتحليلها واستنتاج المشكلات التي يعاني منها قطاع الصناعة، بالإضافة إلى عرض تطور الصناعة في ليبيا.
- **الأسلوب القياسي** : الخاص بالنماذج القياسية، وذلك بالاعتماد على نموذج الانحدار

المتعدد لقياس أثر الصناعة التحويلية على النمو الاقتصادي في ليبيا.

سادساً: الدراسات السابقة:

دراسة(صندوق النقد الدولي ٢٠١٢) بعنوان "ليبيا بعد الثورة التحديات والفرص"[٤]

تهدف هذه الدراسة إلى بيان تأثير الثورة علي الاقتصاد الليبي وتناولت دراسة فرص تنويع الاقتصاد ليكون ركيزة لإعداد استراتيجية نمو جديدة ، وتوصلت الدراسة إلي النتائج التالية :

- الاعتماد المفرط لليبيا علي قطاع الهيدروكربونات، وأن القطاع غير الهديروكربوني لايزال يمثل أقل من ٣٠% من إجمالي الناتج المحلي ونسبة ضئيلة من إجمالي الصادرات ، ووجد أن ليبيا سجلت أداء سيئاً مقارنة بالدول المجاورة والاقتصادات الأخري التي تعتمد علي الهيدروكربونات .
- إن تحقيق التنمية الاقتصادية في ليبيا تقتضي توفير شرطين أساسيين وهما وجود قوي عاملة ماهرة وسوق عمل يعمل بسلاسة، والقيام بإصلاحات هيكلية لدعم نمو القطاع الخاص والتنويع الاقتصادي ، وإنشاء فرص عمل لشباب .

- دراسة (طارق العربي ، ٢٠١٢) بعنوان "هل القطاع النفطي محرك للتنمية أم معوق لها؟ دراسة تحليلية للحالة الليبية"[٥]:

تهدف هذه الدراسة إلي الإجابة عن هذا السؤال وهو : هل استطاعت الدولة الليبية بعد تنمية معتمدة أصلا علي النفط طيلة أربعون عاماً من إحداث تنوع في مصادر الدخل القومي عن طريق تغيير هيكلي لصالح القطاعات الرئيسية لقطاع الزراعة والصناعة وتخليص الاقتصاد من سيطرة القطاع النفطي ؟

توصلت الدراسة إلي النتائج التالية :

- أن ليبيا مازالت تعتمد وبدرجة كبيرة علي القطاع النفطي الذي يعد أهم مصادر الدخل وذلك لمساهمته بنسبة ٤٢,٧% في المتوسط من الناتج المحلي الإجمالي ، وبنسبة ٨٨% في المتوسط من إجمالي الصادرات خلال فترة الدراسة (١٩٧٠ – ٢٠٠٩) .

-دراسة (Samson E. Edo, 2013) بعنوان "استكشاف واستغلال البترول الخام : لعنة تطوير القطاع الصناعي في الدولة الغنية بالبترول –نيجيريا "[٦]

تهدف هذه الدراسة إلي اختبار تأثير ازدهار البترول الخام علي اقتصاد نيجيريا ، تحديدا القطاع الصناعي ، وقد تم أداء التحليل الوصفي للقطاعات الرئيسية الثلاثة في الاقتصاد متبوعا بصياغة نموذج الانحدار الذاتي للمتجه الذي يوضح العلاقات بين القطاعات ، أي الموارد ،التصنيع والخدمات ، وقد تم تقدير النموذج باستخدام التقنيات الملائمة مثل اختبار جذر الوحدة ، اختبار التكامل المشترك ، اختبار السببية ، تحليل التباين والتقدير البارامتري .

توصلت الدراسة إلي النتائج التالية :

- إن ازدهار البترول أدي إلي ركود كبير في القطاعات الصناعية وأدي إلي انخفاض حدي في قطاع الخدمات .
- نمو القطاع الصناعي في نيجيريا قد أضعف بالتالي بصورة حادة بسبب ازدهار البترول .
- لابد من اتخاذ الإجراءات السياسية الكافية لإنعاش القطاع الصناعي مثل جذب المزيد من الاستثمار الأجنبي ، خفض تكلفة التشغيل في القطاع ، تطوير المصادر المحلية للمواد الخام وتوزيع المزيد من الأرصدة من إيرادات البترول لمساعدة القطاع

وستركز هذه الدراسة على تحليل دور الصاعة التحويلية في النمو الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٥)، وذلك على النحو التالي:

أولاً: السياسة الصناعية في ليبيا:

لم تكن هناك سياسة صناعية محددة الملامح في ليبيا، حيث تتلخص السياسة الصناعية الليبية في تقليل الاعتماد على النفط، واستخدام الإيرادات النفطية في الانفاق الاستثماري على القطاعات الاقتصادية بهدف تنويع القاعدة الاقتصادية.

اتسمت هذه المرحلة بارتفاع أسعار النفط العالمية خلال هذه الفترة تدريجياً حيث كانت ٢٠.٢٩ دولار للبرميل في عام ١٩٩٦ ووصلت إلى١٠٥.٨٧ دولار للبرميل في عام ٢٠١٣، ثم عادت للتراجع إلى ٤٩.٤٩ دولار للبرميل في عام ٢٠١٥[٧]، وبالتالي شهدت الإيرادات العامة للميزانية تطوراً ملحوظاً خلال هذه الفترة، حيث أخذت في الارتفاع طوال هذه الفترة، حيث ظلت الإيرادات النفطية تساهم بالنسبة الأكبر في الإيرادات الكلية للموازنة الليبية، ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول (١)

جدول (١)

تطور الإيرادات العامة للموازنة الليبية خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٦)

(بالأسعار الثابتة بالمليون دينار)

العام	الإيرادات النفطية	مساهمة الإيرادات النفطية في إجمالي الإيرادات	الإيرادات غير النفطية	مساهمة الإيرادات غير النفطية في إجمالي الإيرادات	إجمالي الإيرادات العامة
١٩٩٠	١٩٤٩.٣٦	٥٧.٩	١٤١٧.٧	٤٢.١	٣٣٦٧.٠٦
١٩٩١	٢٩٠١	٧٢.٨	١٠٨١.٥	٢٧.٢	٣٩٨٢.٥
١٩٩٢	٣٠٥٠.٦	٦٥.٣	١٦٢١.١	٣٤.٧	٤٦٧١.٧
١٩٩٣	١٧٩٩.٧	٤٩.٦	١٨٢٦.٧	٥٠.٤	٣٦٢٦.٤
١٩٩٤	١٨٩٢.٦	٥٢.٩	١٦٨٤.٦	٤٧.١	٣٥٧٧.٢
١٩٩٥	٢٨١٦.٣	٦٢	١٧٢٦.٢	٣٨	٤٥٤٢.٥
١٩٩٦	٤٢٩١.٩	٦٩.٦	١٨٧١.٩	٣٠.٤	٦١٦٣.٣

١٩٩٧	٣٣٥١	٦٦.٥	١٦٨٦	٣٣.٥	٥٠٣٧
١٩٩٨	٢٨٣٧.٦	٥٨.٤	٢٠١٨.٩	٤١.٦	٤٨٥٦.٥
١٩٩٩	٣٣٤٠.٨	٧٠.٩	١٣٧٠.١	٢٩.١	٤٧١٠.٩
٢٠٠٠	١٧٦٥.٢	٤٧.٣	١٩٧٠.٥	٥٢.٧	٣٧٣٥.٧
٢٠٠١	٢٩٧٥.٢٣	٦٠.١	١٩٧٨.٣٦	٣٩.٩	٤٩٥٣.٦
٢٠٠٢	٣٨١٥.٤	٧٦.٤	١١٧٨.٣	٢٣.٦	٤٩٩٣.٧
٢٠٠٣	٢٠٠٠.٥١	٤٨.٩	٢٠٩٣.٢٨	٥١.١	٤٠٩٣.٨
٢٠٠٤	٢٤٤٥.٣	٦٥.٣	١٣٠١.٩	٣٤.٧	٣٧٤٧.٢
٢٠٠٥	٤٤٩٤.٢	٨٣.٧	٨٧٤.٩٢	١٦.٣	٥٣٦٩.١٢
٢٠٠٦	٤١٩٠.١	٨٠.٨	٩٩٨	١٩.٢	٥١٨٨.١
٢٠٠٧	٦٩٥٣.٢	٨٤.٣	١٢٩٢.١٥	١٥.٧	٨٢٤٥.٣٥
٢٠٠٨	٨٠٨١.٣	٨١.١	١٨٧٩.٥	١٨.٩	٩٩٦٠.٨
٢٠٠٩	٩٢٢٤	٨٢	٢٠٣٠.٩	١٨	١١٢٥٤.٩
٢٠١٠	١٢٧٢٤	٨٩.٤	١٥١٢.٥٦	١٠.٦	١٤٢٣٦.٥٦
٢٠١١	٣١٥٤	٩٤.٢	١٩٥.٩	٥.٨	٣٣٤٩.٩
٢٠١٢	٨٦٥٨.٨	٩٥.٤	٤١٣.٨	٤.٦	٩٠٧٢.٦
٢٠١٣	٥١٧٧٥.٧	٩٤.٥٤	٢٩٨٧.٩	٥.٤٦	٥٤٧٦٣.٦
٢٠١٤	١٩٩٧٦.٦	٩٢.٧٣	١٥٦٦.٧	٧.٢٧	٢١٥٤٣.٣
٢٠١٥	١٠٥٩٧.٧	٦٢.٩٢	٦٢٤٥.٧	٣٧.١	١٦٨٤٣.٤
٢٠١٦	٦٦٦٥.٥	٧٧.٥٥	١٩٢٩.٧	٢٢.٢	٨٥٩٥.٢

المصدر: **مصرف ليبيا المركزي**، "النشرة الاقتصادية"، أعداد مختلفة.

من الجدول (١) يلاحظ تقلب الإيرادات العامة للموازنة الليبية خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٦) ويرجع ذلك بالدرجة الأولى إلى تقلب إيرادات البترول الناتجة عن تغير أسعاره العالمية خلال هذه الفترة، كما يلاحظ أن مساهمة الإيرادات النفطية في الإيرادات العامة الليبية مثلت نسبة هامة خلال هذه الفترة، حيث وصلت إلى حوالي ٩٥% في عامي ٢٠١١، ٢٠١٢ وقد يرجع ذلك ليس إلى ارتفاع العائدات النفطية و لكن إلى تدني العائدات غير النفطية بسبب الثورة الليبية ٢٠١١، والتي أدت إلى عدم استقرار أمني أدى إلى تعطل بعض المصادر الأخرى غير النفطية.

الجدير بالذكر أن الإيرادات غير النفطية في ليبيا تتمثل في الإيرادات الضريبية والجمركية بالإضافة إلى القطاعات الاقتصادية غير النفطية، والتي لوحظ تدني مساهمتها في الإيرادات العامة، حيث وصلت في بعض السنوات إلى ١٠.٦% وهي مساهمة متدنية للغاية.

وكنتيجة لتذبذب الإيرادات العامة الليبية، تذبذب الإنفاق الاستثماري على قطاع الصناعة التحويلية، حيث استهدفت ليبيا خلال هذه الفترة من خلال إنفاقها الاستثماري على قطاع الصناعة التحويلية نفس هدف السياسة الصناعية وهو تقليل الاعتماد على

النفط وتنويع القاعدة الاقتصادية، ويمكن توضيح تطور الانفاق الاستثماري الكلي على قطاع الصناعة التحويلية من خلال الجدول (٢):

جدول (٢)
تطور الإنفاق الاستثماري على قطاع الصناعة التحويلية
خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٦)

(بالمليون دينار)

العام	الانفاق الاستثماري الكلي	الإنفاق الاستثماري على قطاع الصناعة التحويلية	نسبة الانفاق الاستثماري على قطاع الصناعات التحويلية من إجمالي الانفاق الاستثماري الكلي
١٩٩٠	٧٠٢.٠	٣٥.٨	٥.١
١٩٩١	٧٢٣.٣	٩.٤	١.٣
١٩٩٢	٣٩٦.٣	٢٠.٢	٥.١
١٩٩٣	٤٠٥.٢	١١.٦	٢.٩
١٩٩٤	٥٠٧.٣	٣٥.٥	٧.٠
١٩٩٥	٣١٨.٩	٢٦.٠	٨.٢
١٩٩٦	٦٦٠.٩	٧١.٣	١٠.٨
١٩٩٧	٨٤٧.١	٠.٠	٠
١٩٩٨	٤٨٥.٢	٣.٨	٠.٨
١٩٩٩	٧٩٤.١	٥.٣	٠.٧
٢٠٠٠	١٥٤١.٠	٧.٣	٠.٥
٢٠٠١	١٥٣٩.٠	١٥٥.٥	١٠.١
٢٠٠٢	٣٧٠١.٧	٣٦٩.٩	١٠.٠
٢٠٠٣	٢٥٣٠	٥٨٦.٤	٢٣.٢
٢٠٠٤	٤٨٣٩.٠	٦٠٢.٧	١٢.٥
٢٠٠٥	٩٥٩٧.٤	٥٧٢.٥	٦.٠
٢٠٠٦	٨٩٢٣.٦	٦٧٣.٣	٧.٥
٢٠٠٧	١٩١٧٠.٤	٩٠٠.٠	٤.٧
٢٠٠٨	٢٨٩٠٣.٣	١٣٥٠.٠	٤.٧
٢٠٠٩	٢١٠٢٥.٩	١٠٧٢.٣	٥.١
٢٠١٠	٢٣٧٢٩.٤	-	-
٢٠١١	٠	-	-
٢٠١٢	٥٥٠٠.٠	-	-
٢٠١٣	١٣٢٧٦.٥	-	-
٢٠١٤	٤٤٨٢.٤	-	-
٢٠١٥	٤٤١١.٩	-	-
٢٠١٦	١٣٩٨.٦	-	-

المصدر: **مصرف ليبيا المركزي**، "التقرير السنوي" و "النشرة الاقتصادية"، أعداد مختلفة.

من الجدول (٢) يلاحظ ما يلي:

١- أن الإنفاق الاستثماري على قطاع الصناعة التحويلية لم يتعدى ١٢.٥% من إجمالي الإنفاق الاستثماري ، إلا في عام ٢٠٠٣ حيث بلغت حوالي ٢٣.٢% من إجمالي الاستثمار في ليبيا، وهي نسبة ضعيفة جداً خاصة في ظل الهدف الإستراتيجي للاقتصاد الليبي والخاص بتنويع القاعدة الاقتصادية، والجدير بالذكر أن هذا الإنفاق بلغ صفر في عام ٢٠١١ بسبب الثورة الليبية.

٢- أن نسبة كبيرة من الانفاق الاستثماري على الصناعة التحويلية عبارة عن استبدال لأصول ثابتة متقادمة ومتهالكة، وليس إضافة للطاقات الإنتاجية الصناعية[٤] ، أي أن الإنفاق الاستثماري على الصناعة التحويلية في هذه الفترة ظل منخفضا، ويرجع ذلك إلى انخفاض الأسعار العالمية للبترول في أوائل التسعينات، والتي أدت إلى انخفاض الإيرادات النفطية وبالتالي بدأت دورة الانكماش في النفقات المالية الحكومية[٨].

واعتمدت ليبيا خلال هذه الفترة في سياستها الصناعية على مزيج من سياستين وهما الإحلال محل الواردات وتشجيع الصادرات في آن واحد، حيث ركز الاقتصاد الليبي على الصناعات التي يمتلك ميزة نسبية في إنتاجها، وتوجيه فائض هذه الصناعات إلى التصدير، وتتمثل هذه الصناعات في الكيماوية والبتروكيماوية، وعلى الرغم من ذلك ظل الاقتصاد الليبي أقل الاقتصاديات تنوعاً في منطقة المغرب العربي والدول المنتجة للنفط[٩] ، لذا ظل هدف السياسة الصناعية لهذه المرحلة كما هو- تقليل الاعتماد على النفط- لكنها لم تنجح في تحقيقه، فظل قطاع النفط هو القطاع المسيطر على الاقتصاد الليبي، حيث ظلت ليبيا تعتمد في الحصول على (٨٠%) من غذائها، وعلى (٩٠%) من مستلزمات الإنتاج الزراعي والصناعي من الخارج[١٠].

ثانياً: تقييم نجاح السياسة الصناعية في ليبيا:

لم تنجح السياسة الصناعية في ليبيا على الرغم من أنها اهتمت بالانفاق الاستثماري على قطاع الصناعات التحويلية – وهو الاجراء الرئيسي الذي اعتمدت عليه السياسة الصناعية في ليبيا – ويعد الانفاق الاستثماري شرطاً ضرورياً لتنمية القطاعات الاقتصادية المختلفة ومنها قطاع الصناعات التحويلية لكنه ليس كافياً، فالأمر يتطلب حسن إدارة هذه الاستثمارات إلى جانب العديد من الإجراءات الأخرى، التي لم تركز عليها ليبيا، بالإضافة إلى غياب رؤية واضحة للسياسة الصناعية، فإن إقامة المشروعات الصناعية وتوطينها اتسم بالتعجل في ظل عدم القيام بدراسات علمية للجدوى الاقتصادية لهذه المشروعات، وهو ما أدى إلى قيام مشروعات ليست ذات عائد اقتصادي و مما أدى إلى إهدار موارد الدولة، وقد يرجع افتقار الاقتصاد الليبي إلى رؤية واضحة للسياسة الصناعية إلى بعض المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد الليبي، يتمثل أهمها فيما يلي:[١١]

١- افتقاد الاقتصاد الليبي إلى الرؤية الاستراتيجية، أي عدم وجود رؤية طويلة الأجل

للاقتصاد الليبي تحدد مساره، ويتحدد بناءاً عليها خطة الانفاق الاستثماري، ويتم بناءاً عليها وضع مبادئ وسياسات لتنفيذها.

٢- ضعف الإدارة الحكومية، تخلف القدرات الادراية والفنية والانتاجية خاصة في ظل سيطرة القطاع العام، بالإضافة إلى القصور في البنية التحتية والتي تحتاج إلى تطوير وصيانة.

٣- تدني حجم وإنتاجية رؤوس الأموال في القطاعات غير النفطية، بسبب سوء التشغيل للاستثمارات الموظفة في مشروعات مملوكة للقطاع العام (سيطرة القطاع العام على النشاط الاقتصادي).

٤- ضعف الحافز على الاستثمار، كنتيجة لضعف الثقة في الاقتصاد، لأسباب تراكمية كغياب دور القطاع الخاص، وفرض القيود على الواردات خاصة واردات مستلزمات التشغيل.

٥- عدم وجود مناطق لمزاولة النشاط الاقتصادي، حيث يعتبر الحصول على الأراضي أحد أهم المعوقات التي تواجه الراغبين في مزاولة الأنشطة الاقتصادية خاصة الصناعية، في ظل عدم وضوح السياسات والإجراءات واللوائح الحكومية الخاصة بإدارة وتنمية الأراضي، وعدم قيام الدولة بتوفير الأراضي بمواقع متميزة يتوافر فيها خدمات بنية تحتية متكاملة للاستخدام الصناعي والتجاري مخططات صناعية ومناطق تجارية)

٦- صغر حجم السوق المحلي لقلة عدد السكان في ليبيا، وعدم كفاءة عنصر العمل من الناحية العلمية والفنية، بالإضافة إلى وتدني نسبتها في عرض العمل.

٧- تدني مرونة القطاع الإنتاجي سواء الزراعي أو الصناعي[١٢].

٨- أن الاقتصاد الليبي من الاقتصاديات النامية، ويتسم ببعض الاختلالات التي تعوق التوازن الداخلي للاقتصاد الليبي، تتمثل في النقاط التالية.

- زيادة الاستهلاك العام وبالأخص الاستهلاك العائلي، وتتمثل خطورة هذا الاستهلاك أنه استهلاك ترفي.
- سوء إدارة المنشآت العامة والذي أدى إلى عدم ترشيد الإنفاق واللجوء إلى الجهاز المصرفي لسد العجز، مما أدى لزيادة في عرض النقود دون أن تواكبه زيادة في الإنتاج الحقيقي، وهو ما انعكس على ارتفاع معدلات التضخم، لتصل إلى ٢٥.٨% في عام ٢٠١٧.[١٣]

١٠- أن الاقتصاد الليبي اقتصاد أحادي المورد، حيث أن الاقتصاد النفطي هو الذي لا تقل مساهمة قطاع النفط في النشاط الاقتصادي فيه عن ٥٠%، وهو ما ينطبق على الاقتصاد الليبي، حيث يساهم قطاع النفط في النشاط الاقتصادي الليبي بنسبة أكبر من ٥٠%، إلا أن اعتماد ليبيا على الإيرادات النفطية في تمويل الإنفاق العام وتمويل خطط التنمية له العديد من الآثار السلبية على الاقتصاد الليبي.

ثالثاً: الصناعة التحويلية في ليبيا:

حيث قامت ليبيا بالاهتمام بالصناعات التحويلية، ويظهر ذلك من خلال الإنفاق الاستثماري على الصناعات المختلفة والممول من الميزانية العامة للدولة، ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول (٣):

جدول (٣)

التوزيع النسبي للإنفاق الاستثماري على مستوى النشاط الصناعي
خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٤)

(مليون دينار)

العام	حجم الاستثمار في قطاع الصناعة التحويلية	النسيج والمنسوجات والملابس		الصناعات المعدنية والهندسية والالكترونية		تعليب المواد الغذائية وطحن الحبوب والأعلاف		اللدائن والأحذية		صناعات أخرى	
		مليون دينار	%	مليون دينار	%	مليون دينار	%	مليون دينار	%	مليون دينار	%
١٩٩٠	٣٥.٨	٥.٧	١٥.٩	٦.٠	١٦.٨	٥.٤	١٥.١	٥.٠	١٤.٠	١٣.٧	٣٨.٢
١٩٩١	٩.٤	١.٣	١٣.٨	١.٣	١٣.٨	١.٤	١٤.٩	١.١	١١.٧	٤.٣	٤٥.٨
١٩٩٢	٢٠.٢	٣.٤	١٦.٨	٣.٦	١٧.٨	٣.٤	١٦.٨	٢.١	١٠.٤	٧.٧	٣٨.٢
١٩٩٣	١١.٦	١.٨	١٥.٥	٢.٢	١٩.٠	٢.٠	١٧.٢	١.٠	٨.٦	٤.٦	٣٩.٧
١٩٩٤	٣٥.٥	٦.٦	١٩.٠	٦.٩	١٩.٤	٤.٦	١٣.٠	٣.٥	١٠.٠	١٣.٩	٣٩.٠
١٩٩٥	٢٦.٠	٤.٥	١٧.٣	٤.٦	١٧.٧	٤.٩	١٨.٨	٢.٦	١٠.٠	٩.٤	٣٦.٢
١٩٩٦	٧١.٣	١١.٦	١٦.٣	١١.٥	١٦.١	١٤.٢	١٩.٩	٧.١	١٠.٠	٢٦.٩	٣٧.٧
١٩٩٧	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠
١٩٩٨	٣.٨	٠.٥	١٣.٢	٠.٥	١٣.٢	٠.٧٢	١٨.٩	٠.٣٧	٩.٧	١.٧١	٤٥
١٩٩٩	٥.٣	٠.٦	١١.٣	٠.٨٣	١٥.٧	٠.٩٦	١٨.١	٠.٥٣	١٠.٠	٢.٣٨	٤٤.٩
٢٠٠٠	٧.٣	٠.٨٢	١١.٢	١.٤٤	١٩.٧	١.٣٤	١٨.٤	٠.٨٣	١١.٤	٢.٨٧	٣٩.٣
٢٠٠١	١٥٥.٥	٢١.٧	١٤.٠	٢٩.٥	١٩.٠	٢٨.٦	١٨.٤	٢٢.٢	١٤.٣	٥٣.٥	٣٤.٤
٢٠٠٢	٣٦٩.٩	٥٢.٥	١٤.٢	٦٧.٣	١٨.٢	٧١.٥	١٩.٣	٦٠.٦	١٦.٤	١١٨	٣١.٩
٢٠٠٣	٥٨٦.٤	٩٥.٦	١٤.٦	١٠٤.٤	١٧.٨	١٠٩.١	١٨.٦	١٠٠.٣	١٧.١	١٨٧.١	٣١.٩
٢٠٠٤	٦٠٢.٧	٨٤.٤	١٤.٠	١٠١.٩	١٦.٩	١١٤.٥	١٩.٠	١٠١.٣	١٦.٨	٢٠٠.٧	٣٣.٣
٢٠٠٥	٥٧٢.٥	٧٧.٩	١٣.٦	١٠٢.٣	١٧.٩	١٠٧.١	١٨.٧	٩٤.٥	١٦.٥	١٩٠.٦	٣٣.٣
٢٠٠٦	٦٧٣.٣	٩٨.٣	١٤.٦	١٢٧.٩	١٩.٠	١٢٢.٥	١٨.٢	١١٣.٨	١٦.٩	٢٠١.٧	٣١.٣
٢٠٠٧	٩٠٠.٠	١٣٦.٨	١٥.٢	١٦٦.٥	١٨.٥	١٧٠.١	١٨.٩	١٥٥.٧	١٧.٣	٢٧٠.٩	٣٠.١
٢٠٠٨	١٣٥٠.٠	٢١٢.٠	١٥.٧	٢٥٩.٢	١٩.٢	٢٤٩.٨	١٨.٥	٢٤٣.٠	١٨.٠	٣٨٦.١	٢٨.٦
٢٠٠٩-٢٠١٤	١٠٧٢.٣	١٤٩.٠	١٣.٩	٢٠٣.٧	١٩.٠	٢٠٤.٩	١٩.١	١٩١.٩	١٧.٩	٣٢٢.٨	٣٠.١

المصدر: **الهيئة الوطنية للمعلومات**، "الكتاب الإحصائي"، أعداد مختلفة.

من الجدول (٣) يلاحظ أنه خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٤) غلب على القطاع الصناعي الطابع الاستهلاكي باستثناء الصناعات المعدنية، وقد يرجع ذلك لإحلال هذه الصناعات محل الواردات، كما استحوذت صناعة النسيج والصناعات المعدنية وصناعة تعليب المواد الغذائية وطحن الحبوب والأعلاف، وصناعة اللدائن والأحذية على حوالي ٦٠% من إجمالي الإنفاق الاستثماري بقطاع الصناعة التحويلية، وقد يرجع ذلك للأسباب التالية:(١٤)

- أن الطلب على منتجات المشروعات الإنتاجية بهذه الصناعات يمثل أكبر نسبة من

الطلب المحلي على المنتجات الصناعية.

- ارتفاع جدوى الاستثمار بمنتجات هذه المشروعات الإنتاجية الصناعية.

رابعاً : مساهمة قطاع الصناعة التحويلية في النمو الاقتصادي الليبي:

على الرغم من أن هيكل الصناعات التحويلية يتكون من عدد كبير من المنشآت سواء الكبيرة أو المتوسطة أو الصغيرة ، إلا أن الملاحظ أن ليبيا لم تركز على صناعات معينة وتتبني تطويرها لتصبح صناعات إستراتيجية، بل تعمل هذه المصانع في عدد كبير من المجالات وتساهم معظم هذه الصناعات بنسبة منخفضة جداً من القيمة المضافة للصناعة التحويلية، وظلت مساهمة قطاع الصناعة التحويلية في الناتج المحلي منخفضة وهو ما يوضحه الجدول (٤):

جدول (٤)

هيكل الناتج المحلي الإجمالي الليبي خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٤)

(%)

السنوات	قطاع الزراعة	قطاع النفط والتعدين	قطاع الصناعات التحويلية	قطاع الخدمات	الناتج المحلي الإجمالي
١٩٩٠	٩.٨	٣٥	٥.٦	٤٧.٩	١٠٠
١٩٩١	٨.٩	٣٨.٧	٥.٣	٤٥.٩	١٠٠
١٩٩٢	٩.٥	٣٦.٧	٥.٨	٤٦.٦	١٠٠
١٩٩٣	٨.٩	٣٣.١	٦.٥	٥٠.٠	١٠٠
١٩٩٤	٨.٩	٣٤.٥	٥.٢	٤٩.٩	١٠٠
١٩٩٥	٨.٩	٣٤.٣	٥.٨	٤٩.٧	١٠٠
١٩٩٦	٨.٧	٣٣.١	٥.٦	٥١.١	١٠٠
١٩٩٧	٩.٢	٣٢.٦	٥.٩	٥٠.٨	١٠٠
١٩٩٨	٩.١	٣٣.٤	٥.٨	٥٠.٧	١٠٠
١٩٩٩	٩.١	٣٠.٤	٦.١	٥٢.٩	١٠٠
٢٠٠٠	٨.٩	٣٠.٦	٥.٥	٥٣.١	١٠٠
٢٠٠١	٩.١	٢٩.١	٥.١	٥٤.٩	١٠٠
٢٠٠٢	٩.٠	٢٧.٣	٤.٨	٥٦.٧	١٠٠
٢٠٠٣	٨.٧	٢٩.٧	٤.٣	٥٥.٥	١٠٠
٢٠٠٤	٨.٣	٣٠.٧	٤.٠	٥٥.٠	١٠٠
٢٠٠٥	٨.٠	٣٠.٣	٥.٣	٥٥.٦	١٠٠
٢٠٠٦	٧.٨	٢٩.٨	٣.٧	٥٦.٤	١٠٠
٢٠٠٧	٧.١	٢٧.٢	٣.٤	٥٨.٦	١٠٠
٢٠٠٨	٦.٩	٢٥.٤	٣.٢	٦٠.٢	١٠٠
٢٠٠٩	٧.١	٢٣.٢	٣.٣	٦٢.٢	١٠٠
٢٠١٠	٧	٢٣.٤	٣.٣	٦٣.٣	١٠٠
٢٠١١	٤.٨	١٦.٦	١.٧	٧٥.٠	١٠٠

٢٠١٢	٤.١	٢٥.٦	٣.٥	٦٥.١	١٠٠
٢٠١٣-٢٠١٤	-	-	-	-	-

المصدر: **مصرف ليبيا المركزي**، "النشرة الاقتصادية"، أعداد مختلفة، الربع الرابع ٢٠١٦.

من الجدول (٤) يلاحظ أن نسبة مساهمة قطاع الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي الليبي تراوحت ما بين (٣.٥-٦.٥%) خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٢)، فيما عدا عام ٢٠١١ بلغ ١.٧% وقد يرجع ذلك للاضطرابات الاقتصادية المترتبة على الثورة الليبية الأخيرة، كما يتضح من الجدول السابق أن الأهمية النسبية لقطاع الصناعة التحويلية منخفضة في الاقتصاد الليبي، حيث ظل قطاع النفط والتعدين هو المسيطر على النشاط الاقتصادي الليبي، ولم تنجح السياسات الصناعية الليبية المختلفة في تقليل اعتماد الاقتصاد على البترول وتنويع القاعدة الاقتصادية، كما أن قطاع الخدمات يأتي في المرتبة الثانية بعد قطاع النفط والتعدين.

كما أن معدل القوى العاملة في قطاع الصناعة التحويلية الليبية ظل منخفضاً طوال فترة الدراسة، على الرغم من سياسات التوظيف المعلنة والتي تتضمن التحول إلى القطاعات الإنتاجية والصناعية، ويمكن توضيح نسبة القوى العاملة في قطاع الصناعة التحويلية مقارنة بالقطاعات الاقتصادية الأخرى من خلال الجدول (٥):

جدول (٥)

تطور عدد العاملين في الصناعة التحويلية خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٤)

العام	إجمالي العمالة في الاقتصاد الليبي	عدد العمالة في الصناعة التحويلية	نسبة العمالة في الصناعة التحويلية لإجمالي القوى العاملة
١٩٩٠	١٢٣٥٣٦٠	١١٩٠٨٩	٩.٦
١٩٩١	١٢٧٩٢٣٢	١٢٥٤٩٣	٩.٨
١٩٩٢	١٣٣٤٩٧١	١٣١٨٩٥	٩.٩
١٩٩٣	١٣٩٠٧٨٢	١٣٨٥٢٢	١٠
١٩٩٤	١٤٥٠٠٧٩	١٥٠٠٨٣	١٠
١٩٩٥	١٥١٢٠١٩	١٥٦٧٩٦	١٠
١٩٩٦	١٥٧٨٢٩٢	١٦٣٦٦٩	١٠
١٩٩٧	١٦٤٥٥٨٧	١٩١٣٨٢	١١.٦
١٩٩٨	١٧١٢٣٦٥	٢٠٢٩١٥	١١.٨
١٩٩٩	١٧٧٧٨٤٩	٢١٠٣٢٠	١١.٨
٢٠٠٠	١٨٤٦٤٦٠	٢١٦٧٧٤	١١.٧
٢٠٠١	١٩١٣٥٧١	٢٢٥٨٠١	١١.٨

٢٠٠٢	١٩٨٣٤٦٢	١٣١٧٠٢	٦.٦
٢٠٠٣	٢٠٤٧١٠٣	٢٤١٧٦٣	١٢
٢٠٠٤	٢١٠٩٦١١	٢٠٢٩٤٥	٩.٦
٢٠٠٥	٢١٦٩٦٦٨	١٠٣٩٢٧	٤.٨
٢٠٠٦	٢٢٢٢٦٢٦	١٠٣٧٩٧	٤.٧
٢٠٠٧	٢٢٧٧٧٧٩	١٠١٨١٧	٤.٥
٢٠٠٨	٢٣٢٣٦١٧	٩٩٤٥١	٤.٣
٢٠٠٩	٢٣٥٦٩٨٨	١٣٠٨١٣	٥.٦
٢٠١٠	٢٣٧٦١٢٨	٨٥٥٤١	٣.٦
٢٠١١	٢٣٧٦١٠٥	٨٦٧٢٨	٣.٧
٢٠١٢	٢٣٥٧٩٠٠	٩٤٣١٦	٤
٢٠١٣	٢٣٤١٠٤٩	١٠٣٠٠٦	٤.٤
٢٠١٤	٢٣٢٤٢١٧	-	-

المصدر: **البنك الدولي.**

خامساً: الدراسة القياسية:

لقياس أثر تنمية الصناعات التحويلية كمتغير مستقل معبراً عنها (بناتج الصناعة التحويلية) على النمو الاقتصادي كمتغير تابع معبراً عنه (بالناتج المحلي الإجمالي) في ليبيا خلال الفترة (١٩٩٠- ٢٠١١)، اعتماداً على نموذج الانحدار سواء البسيط أو الانحدار الخطي المتعدد،والجدير بالذكر أنه تم استبعاد قيم المتغيرات بعد عام ٢٠١١ بسبب انخفاضها بشكل كبير- نظراً للتدهور الاقتصادي الذي ترتب على الثورة الليبية الأخيرة- مما قد يؤثر إحصائياً على دقة نتائج النموذج القياسي، والجدول (٦) يوضح بيانات المتغيرات المستخدمة في النموذج.

جدول (٦)
متغيرات النموذج القياسي

السنوات	الناتج المحلي الاجمالي بالمليار دولار	الصناعة التحويلية بالمليار دولار	عدد العمال في الصناعة التحويلية	الاستثمار الكلي بالمليار دولار	الايرادات النفطية بالمليار دولار	الانفاق على التعليم بالمليون دولار	انتاجية العامل بالدولار	الاستثمار الاجنبي المباشر بالمليون دولار
1990	28.902	1.589601	119089	3.959552	10.3389	228.2143	13348.01	158.9111
1991	31.995	1.727731	125493	3.775411	6.5814	207.2414	14507.89	91.9038
1992	33.881	2.032884	131895	3.693072	6.6045	177.6667	15412.89	99.09312
1993	30.657	2.360591	138522	5.027753	5.8217	55.6250	17897.5	58.15286
1994	28.608	1.793717	150083	4.777523	5.2712	95.0000	11951.5	-72.6243
1995	25.544	1.456015	156796	2.963119	5.9954	150.0000	11951.5	-88.4861

-111.722	9701.401	186.4865	7.7925	3.708654	163669	1.673077	27.885	1996
-67.9156	10222.32	120.5128	6.8906	3.745233	191382	1.903315	30.699	1997
-127.894	11629.05	144.0000	4.0418	3.024726	202915	1.662237	27.25	1998
-128.069	8191.789	223.6957	6.0943	3.921462	210320	1.798836	35.977	1999
141	8864.972	481.4815	11.5071	4.745506	216774	1.91351	38.27	2000
-133	8827.213	325.5900	9.0851	4.161428	225801	1.125632	34.11	2001
145	5192.653	443.4519	9.2952	3.010838	131702	0.512047	20.482	2002
143	3887.923	572.9203	12.0716	2.836688	241763	0.499047	26.266	2003
357	3789.213	702.7108	18.3638	3.047252	202945	0.463712	33.122	2004
1038	2284.916	1005.5410	28.8240	6.579447	103927	0.56801	47.334	2005
2064	2798.836	1194.3440	35.9563	6.870242	103797	0.604581	54.962	2006
4689	5824.651	1460.9101	39.3465	11.612790	101817	0.742679	67.516	2007
4111.3	7155.107	1877.6476	52.4640	16.208120	99451	1.394246	87.14	2008
1371	14019.43	1359.4857	27.9730	14.811660	130813	0.882396	63.028	2009
1784	8872.676	1597.6119	40.4621	14.281730	15132	1.495469	74.773	2010
1577.5	1446.053	742.8654	34.2200	13.751800	86728	1.179779	34.699	2011

يمكن التعبير عن العلاقة بين المتغيرات المستخدمة في النموذج في الشكل اللوغارتيمي من خلال المعادلة التالية:

الناتج المحلي الإجماليGDP = الصناعة التحويلية IN + الاستثمار الأجنبي المباشرFDI+ انتاجية العاملLP + عدد العمالة في الصناعة التحويليةL.

$$lnGDP = \alpha + \beta_1 lnIN + \beta_2 lnFDI + \beta_3 lnLP + \beta_4 lnL + \mu$$

حيث α : ثابت النموذج.

$\beta_1 - \beta_2 - \beta_3 - \beta_4$: معلمات النموذج وهى تعكس مرونات الناتج بالنسبة للمتغيرات المستقلة.

μ: حد الخطأ العشوائي.

تم ادخال كل المتغيرات السابقة وكانت النتيجة كالتالي:-

الجدول (٧)

نموذج انحدار متعدد بين كل متغيرات النموذج

المتغيرات	المرونة	الانحراف المعياري	القيم الاحصائيةل(t)	الاحتمال
الصناعات التحويلية	0.364684	0.112564	3.239788	0.0048
عدد العمالة في الصناعة التحويلية	-0.086091	0.125928	-0.68365	0.5034

الاستثمار الاجنبي المباشر	-0.008705	0.018801	-0.46304	0.6492
انتاجية العامل	0.041945	0.051501	0.814455	0.4266
الحد الثابت قيمة (a)	12.4017	1.762314	7.03717	0
معامل التحديد	0.506147	معامل التحديد المعدل	0.389946	
القيمة الاحصائية ل(f)	4.355796	f)احتمالية قبول (	0.013184	
قيمة دربن واتسون (D.W)	1.157098			

المصدر: تم اعداده من قبل الباحثة بستخدام برنامج Eviews .

وقد اظهرت نتائج التقدير مايلي:

أ- ان الصناعات التحويلية هي أكثر المتغيرات تأثيراً في الناتج المحلي الإجمالي وهو ما يتضح من قيمة معامل الانحدار والذي يقيس المرونة وقيمته (٣٦ %) أي حوالي (٠.٤)، وذلك عند مستوى معنوية أقل من (٥%) ، وهذا ما توضحه قيمة اختبار t حيث بلغت (٣.٢٣) بقيمة احتمالية ٠.٠٠٤٨

ب-اما بخصوص بقية المتغيرات المستقلة الموجودة في النموذج (إنتاجية العامل، عدد العمال في الصناعة التحويلية، الاستثمار الأجنبي) فلم تكن ذات دلالة احصائية حيث كانت القيم الجدولية اكبر من القيم المحسوبة وبالتالى لايمكن تفسير مرونة الناتج بالنسبة للمتغيرات المستقلة المذكورة.

لذلك لجأت الدراسة الى إستخدام الانحدار الخطى البسيط لكل متغير من المتغيرات المستقلة غير المقبولة احصائيا فى النموذج السابق بالاضافة الى اعادة تقدير متغير الصناعات التحويلية المقبولة احصائيا وذلك باستخدام نموذج الانحدار الخطى البسيط وقد اظهرت نتائج التقدير ان هناك ثلاثة متغيرات لها تأثير على النمو الاقتصادي وهي الصناعة التحويلية، الاستثمار الكلي، الإيرادات النفطية، وذلك وفقا للصيغ القياسية (1.2.3) وكانت نتائجها كما هى موضحة بالجدول (٨):

$$lnGDP = \alpha + \beta_1 lnIN + \mu \dots\dots\dots 1$$
$$lnGDP = \alpha + \beta_1 lnAI + \mu \dots\dots\dots 2$$
$$lnGDP = \alpha + \beta_1 lnOR + \mu \dots\dots\dots 3$$

حيث IN الصناعة التحويلية، AI الاستثمار الكلي، OR الإيرادات النفطية.

جدول (٨)

نموذج الانحدار البسيط

المتغيرات	القيمة المقدرة	t القيمة الاحصائية ل	المحسوبة fقيمة	معامل التحديد
الصناعة التحويلية	0.324849	4.278503	**18.30559	0.477883
الاستثمار الكلي	0.564068	7.734532	**59.82298	0.749446

الايرادات النفطية	0.391171	6.371592	**40.59719	0.669952

المصدر : تم اعداده من قبل الباحثة بستخدام برنامج Eviews .
** ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية ١% بدرجة ثقة ٩٩%.

وبناءاً على بيانات الجدول (٨) تبين ان معاملات المتغيرات المستقلة مقبولة احصائيا وفقا لاختبار(t) حيث كانت القيم المحسوبة اكبر من القيم الجدولية ، كما ان النماذج وفقا لاختبار (F) تعكس قبول النماذج ككل احصائيا.
وفقاً لنتائج معامل التحديد (R^2) فان الصناعات التحويلية تفسر٤٧% من التغيرات فى الناتج المحلى ، فى حين يفسر الاستثمار الكلى ٧٥% من التغيرات فى الناتج المحلى ، اما الايرادات النفطية فتفسر ٦٧% من التغيرات فى الناتج المحلى، والواضح ان للاستثمار الكلى الدور الأهم والبارز فى التاثير على الناتج المحلى، وكانت نتائج المرونة كالتالي:
أ- أن الاستثمار الكلي يأتي في المرتبة الأولى من حيث علاقة المرونة يليه الايرادات النفطية وأخيراً الصناعات التحويلية.
ب- بلغت مرونة الناتج المحلي الاجمالي بالنسبة للصناعة التحويلية نسبة٠.٣٢ وهذا يعني أن كل زيادة في الصناعات التحويلية بمقدار ١% يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي بمقدار ٣.٢%.
جـ- بلغت مرونة الناتج المحلي الإجمالي بالنسبة للاستثمار الكلي ٠.٥٦ وهذا يعني أن كل زيادة في الاستثمار الكلي بمقدار ١% يؤثر ايجابا على الناتج المحلي بمقدار ٥.٦%، نلاحظ ارتفاع درجة مرونة تأثير الاستثمار الكلي على الناتج المحلي الإجمالي وهي علاقة اقتصادية تؤكدها النظرية الاقتصادية والتي تؤكد على أن تأثير الاستثمار إيجابياً على النمو الاقتصادي للدولة.
د- بلغت مرونة الناتج المحلي الإجمالي بالنسبة للايرادات النفطية نسبة ٠.٣٩وهذا يعني أن كل زيادة في الايرادات النفطية بمقدار ١% يؤثر ايجابا على الناتج المحلي بمقدار ٣.٩%، وتعتقد الدراسة ان انخفاض مرونة تأثير الإيرادات النفطية على الناتج المحلي الإجمالي الليبي مفاده ان اغلب الايرادات النفطية توجه الى الانفاق الجاري كالمرتبات مثلاً وتقل في الجانب الاستثماري.
ه-تخلص الدراسة الى وجود علاقة ايجابية ذات دلاله احصائية بين المتغيرات (الاستثمار الكلي،الصناعة التحويلية،والايرادات النفطية) مع النمو الاقتصادي ،في حين بقية المتغيرات(إنتاجية العامل، عدد العمال في الصناعة التحويلية، الاستثمار الأجنبي) لم يكن لها تأثير معنوي على النمو الاقتصادي.

النتائج والتوصيات:

توصلت الدراسة إلى عدة نتائج تتمثل فيما يلي:

١. تؤثر الصناعة التحويلية على الناتج المحلي الإجمالي إيجابياً في ليبيا" حيث أن زيادة

ناتج الصناعة التحويلية في ليبيا بدولار واحد يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بمقدار ٠.٣٢ دولار.

٢. يؤثر الاستثمار الكلي إيجابياً على النمو الاقتصادي في ليبيا، حيث أن زيادة الاستثمار الكلي في ليبيا بدولار واحد يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بمقدار٠.٥٦ دولار،

٣. تؤثر الإيرادات النفطية إيجابياً على ناتج الصناعة التحويلية في ليبيا، حيث أن زيادة الايرادات النفطية في ليبيا بدولار واحد يؤدي إلى زيادة ناتج الصناعة التحويلية بمقدار٠.٧٠ دولار.

التوصيات:

١. اعطاء دور أكبر للقطاع الخاص في الاستثمارات الصناعية لتبلغ مساهمته حوالي ٦٠% بحلول عام ٢٠٢٠، وذلك لأنها تبلغ ٥% خلال الفترة (٢٠١١-٢٠١٤) وكانت أعلى نسبة لها طوال فترة الدراسة ٢٣% في عام ٢٠٠٦، وذلك من خلال اعطاء القطاع الخاص العديد من الحوافز سواء فيما يتعلق بالمعاملة الضريبية أو استخراج التراخيص أو غيرها، على أن تتدرج هذه الحوافز وفقاً للقيمة المضافة الصناعية للمشروعات.

٢. الاهتمام ببناء طاقات بشرية ماهرة ومدربة خاصة في المجالات الصناعية، وذلك من خلال زيادة الانفاق على التعليم والتدريب لتصل إلى ١٥% من الناتج المحلي الإجمالي، حيث لم تتعدى نسبة هذا الإنفاق ٨% طوال فترة الدراسة، وتخفيض اعتماد الاقتصاد الليبي على العمالة الوافدة.

٣. الاهتمام بصناعة البتروكيماويات، والاستفادة من الميزة النسبية التي تتمتع بها ليبيا في هذا الصناعة للاستفادة من عوائد تصديرها، بالإضافة إلى الاستفادة من أنها صناعة ترتبط بمجموعة من الصناعات الأخرى.

٤. زيادة مساهمة قطاع الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي لتصل إلى ١٠% بحلول ٢٠٢٠ حيث لم تتعدى ٦.٥% طوال فترة الدراسة.

٥. الاهتمام ببناء عمالة صناعية ماهرة، حيث لم تزد نسبة استيعاب قطاع الصناعات التحويلية للقوى العاملة خلال فترة الدراسة عن ١٠% في المتوسط خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٠٥) وعن ٤% في المتوسط خلال الفترة (٢٠٠٥-٢٠١٤)، ويمكن ذلك من خلال الربط بين مخرجات التعليم الفني واحتياجات المصانع.

٦. الاهتمام بالصناعات التصديرية، واعتبار هذه الصناعات هدف إستراتيجي، وذلك لأن نسبة الصادرات الصناعية الليبية إلى إجمالي الصادرات لم تتعدى حوالي ١.٥% خلال فترة الدراسة، ويمكن ذلك من خلال وضع رؤى إستراتيجية لتطوير بعض الصناعات التي تمتلك فيها ليبيا ميزة نسبية كصناعة البتروكيماويات.

المراجع:

(١) **البنك الدولي**، "قاعدة بيانات ليبيا"، http://data.albankaldawli.org/country/libya?view=chart
(٢) **مصرف ليبيا المركزي**، "النشرة الاقتصادية" ، المجلد ال ٥٧، الربع الثاني، ٢٠١٧.
(٣) **المرجع السابق مباشرة.**
(٤) **صندوق النقد الدولي** ،" ليبيا بعد الثورة التحديات والفروض " ،٢٠١٢.
(٥) طارق الهادي العربي ، "هل القطاع النفطي محرك للتنمية أم معوق لها ؟ (دراسة تحليلية للحالة الليبية) خلال الفترة ١٩٧١ – ٢٠٠٩ " **مجلة الاقتصاد والعلوم السياسية** ، العدد العاشر ، جامعة طرابلس ، طرابلس ٢٠١٢.
(٦) Samson E.Edo," Crude oil discovery and exploitation : the bane of manufacturing sector development in an oil-rich country, Nigeria" , **OPEC Energy Review**, march 2013 .
(٧) **منظمة أوبك**، "التقرير الإحصائي السنوي"، أعداد مختلفة.
(٨) مصطفى رجب البلعزي، " إعادة هيكلة الاقتصاد الليبي (التحول من الصناعة الاستخراجية إلى الصناعة التحويلية) دراسة تطبيقية"، **رسالة دكتوراه غير منشورة**، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، ٢٠١٢، ص-١٥٣.
(٩) عبد الحميد مصباح، "تقييم دور العوائد النفطية في تحقيق التنمية الاقتصادية في ليبيا خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٢): دراسة مقارنة بين ليبيا والإمارات العربية المتحدة"، **رسالة دكتوراه غير منشورة**، كلية التجارة، جامعة قناة السويس، ٢٠١٦، ص-٤٦.
(١٠) **صندوق النقد الدولي**، "إستراتيجية متوسطة الأجل للإصلاح الاقتصادي" ، ٢ مارس، ٢٠٠٦، ص-٣.
(١١) محمد سالم خشخوش، "أثار الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد الليبي"، **ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر تداعيات الأزمة المالية العالمية وآثارها على اقتصاديات الدول العربية**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، ٤-٥ أبريل، ٢٠٠٩، ص-١٥٥.
(١٢) عبد الله شاميه، **"السياسات الاقتصادية والعامة ومتطلبات النجاح"، المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات، مايو، ٢٠١٦**، ص٦.
(١٣) عبد الرحمن علي محفوظ، **"الاقتصاد الليبي"، جامعة طربلس**، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠١٢، ص-٣
(١٤) - أسامة الجيلاني علي، "الاقتصاد الخفي في ليبيا: أسبابه، حجمه، آثاره الاقتصادية"، **مصرف ليبيا المركزي**، ٢٠١٦، ص-١٠.
(١٥) - مصطفى رجب البلعزي، "إعادة هيكلة الاقتصاد الليبي (التحول من الصناعات الاستخراجية إلى الصناعات التحويلية) دراسة تطبيقية، **مرجع سبق ذكره**، ص-١٥٥.